



شفاء 526 إصابة ترفع عدد المتعافين إلى 59739 «الصححة»: 388 إصابة جديدة بـ «كورونا» وتسجيل 4 وفيات

مجموع الفحوصات 511599 فصلاً. ووجدت دعوة المواطنين والمقيمين إلى مداومة الأخذ بكل سبل الوقاية وتجنب مخالطة الآخرين والحرص على تطبيق استراتيجيات التباعد البدني، موصياً بزيارة الحسابات الرسمية في الدولة للاطلاع على الإرشادات والتوصيات وكل ما من شأنه المساهمة في احتواء انتشار الفيروس.

وكانت وزارة الصحة قد أعلنت أمس شفاء 526 إصابة خلال الـ 24 ساعة قبل الماضية، ليرتفع مجموع حالات الشفاء من مرض (كوفيد-19) إلى 59739 حالة.

وأوضح السند أن حالات الإصابة الـ 388 السابقة تضمنت 282 حالة لمواطنين كويتيين بنسبة بلغت 72.68 في المئة و106 حالات لغير الكويتيين بنسبة 27.32 في المئة. وبالنسبة إلى توزيع الإصابات حسب المناطق الصحية أوضح أنها جاءت بواقع 113 في منطقة الأحصي الصحية، و86 في منطقة الفروانية الصحية، و83 في منطقة الجهراء الصحية، و63 في منطقة العاصمة الصحية، و43 في منطقة حولي الصحية.

وعن آخر المستجدات في أقسام العناية المركزة لفت إلى أن عدد من يتلقى الرعاية الطبية بداخلها بلغ 126 حالة، مبيناً أن المجموع

أعلنت وزارة الصحة الكويتية أمس الإثنين تسجيل 388 إصابة جديدة بفيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) خلال الـ 24 ساعة قبل الماضية، ليرتفع بذلك إجمالي عدد الحالات المسجلة في البلاد إلى 68299 حالة، في حين سجلت 4 حالات وفاة إثر إصابتها بالمرض ليصبح إجمالي الوفيات المسجلة حتى أمس 461 حالة.

وقال المتحدث الرسمي باسم الوزارة الدكتور عبدالله السند لـ (كونا): إن من بين الحالات السابقة التي ثبتت إصابتها حالات مخالطة لحالات تأكدت إصابتها وأخرى قيد البحث عن مصدر العدوى وفحص المخالطين لها.

أكدت الوكالة بالديوان الأميري مدير عام مكتب تكريم الشهداء وأسره فاطمة الأمير مجدداً اهتمام دولة الكويت الدائم بتخليد بطولات شهدائنا الأبرار، وغرس قيم الشهادة والتضحية في نفوس الأجيال الحاضرة والقادمة، بما يحقق معاني الوحدة الوطنية، ويعزز الانتماء الوطني وروح الفداء والتضحية لدى المواطنين الكويتيين.

وقالت: إنه من منطلق الوفاء لشهدائنا الأبرار الذين سالت دماؤهم الزكية على أرض الكويت الطاهرة، قام مكتب الشهيد بطرح مبادرة وفاء لهؤلاء الشهداء وتمت موافقة وزير الديوان الأميري ورئيس

تخليداً لذكرى تضحياتهم

فاطمة الأمير: جداريات لصور وأسماء الشهداء على الجسور والأنفاق

رياض عواد



فاطمة الأمير

تخليداً لذكرى شهدائنا الأبرار، وأعربت فاطمة الأمير عن الشكر لوزارة الأشغال ممثلة بوزيرة الأشغال الدكتورة رنا الفارس، وقالت: إنه من باب المشاركة المجتمعية والتعاون بين مكتب الشهيد ومؤسسات الدولة، فقد تم الاتفاق مع وزارة الأشغال على وضع جداريات في عدد من الجسور والأنفاق في محافظات دولة الكويت. وأوضحت أن إقامة هذه الجداريات، بما تحمله من صور وأسماء شهداء الكويت الأبرار، تأتي تأكيداً لمعنى الترابط الوطني في نفوس الشعب الكويتي، فضلاً عما ترمز إليه من معاني الوحدة الوطنية والاعتزاز بما قدمه الأبناء من تضحيات لهذا الوطن.

مجلس الإنماء في مكتب تكريم الشهداء وأسره الشيخ علي الجراح عليها بوضع جداريات تحمل صور وأسماء الشهداء في عدد من الجسور والأنفاق

أعلنت آلية استكمال الفترة المتبقية للمرحلة الثانوية

«التربية» تستكمل إجراءات تعيين المعلمين المتوقفة بسبب «كورونا»



بدء التنظيف والتعقيم في المدارس لاستقبال المعلمين

والغياب و25 في المئة للتفاعل والتكاليف المنزلية (الواجبات) ونفس النسبة للتقارير. وأضافت أنه تم إصدار نشرة بشأن ضوابط الدوام المدرسي خلال فترة استكمال العام الدراسي لجميع مدارس المرحلة الثانوية (التعليم العام) و(الخاص) والتعليم الديني.

وقالت (التربية) في بيان صحفي: إنه تم إصدار نشرة بخصوص الخطة الدراسية للصف الـ 12 بقسميه العلمي والأدبي بالإضافة إلى التعليم الديني في ضوء تداعيات انتشار جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19) وفق المنهج المعدل ليطمئئنيها على مديري المدارس بغية متابعتها مع المعلمين.

وأوضحت أنه تم تحديد آلية تقييم الطلبة وفق المنهج المعدل بواقع 25 في المئة للحضور

أعلنت وزارة التربية الكويتية عن البدء في استكمال إجراءات تعيين الهيئات التعليمية من أبناء الكويتيات وزوجات الكويتيين والخليجيين والمقيمين بصورة غير قانونية، التي توقفت بسبب جائحة كورونا.

ودعت الوزارة في بيان لها أمس الإثنين الفئات المذكورة إلى إنجاز معاملاتهم خلال الفترة المقبلة مبيّنة أن اختيار المعلمين سيتم وفق الاحتياجات المطلوبة في كل تخصص.

وأشارت إلى أنها ستعلن عن حاجتها من التخصصات المطلوبة للعام الدراسي المقبل 2020 - 2021 للكويتيين وجميع الفئات الأخرى بعد دوام أعضاء الهيئة التعليمية والعاملين للوقوف على مدى الحاجة الفعلية وحصر التخصصات المطلوبة وفقاً للمشغول الفعلي في

سيمنح قوة الإطفاء العام «الضبطية القضائية»

المكراد: قانون الإطفاء الجديد يهدف إلى سلامة الجميع وحماية الأرواح والممتلكات والوطن من الحوادث والحرائق



الفريق خالد المكراد خلال المؤتمر الصحفي "عن بعد"

القرارات وهو حق يستمد مباشرة من الدستور ونص عليه القانون.

وأشار إلى أن القانون الجديد سيقدّم علاجاً ورعاية صحية لأعضاء قوة الإطفاء العام وأسره من خلال إنشاء مستشفى تخصصي ولجنة للعلاج بالخارج على نفقة الدولة ويضم المستشفى كل التخصصات على أن يلحق به قسم لإجراء الأبحاث المتعلقة بأمراض المهنة بالتعاون مع المراكز العالمية المتخصصة في هذا المجال، "هذه الهبة تستمر حتى بعد الإحالة إلى التقاعد وإثناء الخدمة لهم وأسره".

وأوضح المكراد أن القانون الجديد ينص على مشروع إنشاء كلية الإطفاء العام وهو أمر يشكل نقلة نوعية متميزة ليس فقط على المستوى الإقليمي فحسب بل الدولي أيضاً، إذ "يمكن لنا استقطاب الدارسين من أبناء الكويت وخارجها لتصبح بمنزلة مركز أكاديمي تخصصي في مجال الحماية من الحرائق وتشكل استثماراً حقيقياً في تنمية قدرات أبنائنا بهدف خلق جيل ذات رؤية وأعدة في تطوير مجال العمل والأمن والسلامة من الحرائق".

وشدد على أن القانون الجديد يحقق الالتزام بالاشتراطات الوقائية كأحد المحاور الرئيسية والركائز الأساسية لرفع معدلات السلامة وتوفير الحماية المستمرة للأرواح والممتلكات من الحرائق والكوارث وغيرها والحد من أخطارها بإيجاد آلية تشريعية من خلال الضبطية القضائية للتأكد من الالتزام بتلك الشروط وتغليظ العقوبة المقررة على من يخالفها والتي قد تصل حد الحبس أو الغرامة أو كليهما معاً.

به نص صريح في هذا القانون، وبين المكراد أن هذا القانون لن يمس أو يعدل أو يلغي المميزات الوظيفية لرجال الإطفاء التي حصلوا عليها في السنوات السابقة تقديراً لدورهم ودعم مجهوداتهم. ولفت إلى أن القانون الجديد لم يحرم رجال الإطفاء من

بأحكام خاصة في مجال التعيين والحقوقي والواجبات والمحظورات والجزاءات التأديبية ويراعي الطابع الإنساني لعملهم ويتميز بتطبيق قانون قوة الشرطة رقم 23 لسنة 1968 والقوانين المعدلة له فيما يتعلق بأحكام الترقية والإجازات والتقاعد وإنهاء الخدمة.

وأوضح المكراد أن مشروع القانون الجديد سيعالج معاناة رجال إطفاء وحرمانهم من الحصول على ما يستحقونه من مزايا مادية وأدبية كانت رهينة أحكام قانون الحالي ونظام الخدمة المدنية. وذكر أنه لدى تطبيق هذا القانون سوف يعامل عضو قوة الإطفاء العام معاملة عضو قوة الشرطة فيما يتعلق بشؤونه الوظيفية لاسيما الإجازات وأحكام الترقية والإحالة إلى التقاعد مع ما يصاحب ذلك من امتيازات عينية ومالية كان يعجز رجل الإطفاء عن إدراكها في ظل القانون الحالي.

وقال: إن مشروع القانون الجديد نص صراحة على تطبيق أحكام قانون الشرطة رقم 23 لسنة 1968 والقوانين المعدلة له على أعضاء قوة الإطفاء العام وذلك فيما لم يرد

أهم سمات قانون (الإطفاء) الجديد

1. إنشاء لجنة حقوق الإنسان ضرورة
2. توفير الحماية والأمن والسلامة
3. توفير الحماية والأمن والسلامة
4. توفير الحماية والأمن والسلامة
5. توفير الحماية والأمن والسلامة

www.kuna.net.kw

ديوان «حقوق الإنسان»: ضرورة التركيز على حقوق الطفل ضرورة وسط تداعيات «كوفيد 19»

الشؤون للعمل على إنشاء مراكز الإيواء من أجل حماية الطفل وصونه من الأذى وقد تواصلت اللجنة مع بعض الجهات المعنية كوزارات الداخلية والشؤون ومستشفى الطب النفسي لمعالجة بعض الحالات التي تعرض أفرادها إلى سوء من العنف والأذى.

وأشارت اللجنة إلى أنها أعدت خطة للحملة الإعلامية المقرر تنفيذها تحت عنوان (أسرة مطمئنة.. وطن آمن) وتمت مراسلة وزارة الإعلام للعمل على نشر الوعي ببندو القانون 2015/21 بهدف حماية الطفل وتأهيل جميع المختصين به على حسن التعامل معه.

وبيّنت أنها قامت بعدد من المشاركات الإعلامية لكسب التأييد في القضايا الحقوقية للطفل ونشر الوعي بين أفراد المجتمع ومؤسسات المجتمع المدني مؤكدة سعيها لتعزيز التشريعات التي تكفل للطفل كافة حقوقه واحتياجاته الأساسية.

أنه في بداية شهر يوليو الماضي وافقت اللجنة التشريعية البرلمانية على تعديل قانون الجزاء بما يحقق الهدف الأصلي بمنح الطفل حق من حقوقه الطبيعية بمنح الام حق الموافقة لأنها اللصيقة به منذ الولادة مما يعالج مشكلة عدم وجود الأب لإسباب عديدة مثل حالات الطلاق والإهمال والسفر والعمل.

وبالنسبة لحماية الطفل من العنف دعت اللجنة إلى مكافحة ظاهرة العنف ضد الطفل سواء العنف المنزلي أو المدرسي ووضع خط ساخن للتبليغ عن الشكاوى التي تشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان والعمل على إنشاء مراكز إيواء تتولى علاجه البدني والنفسي ومن ثم إعادته إلى ذويه أو أسرته أو متولي رعايته.

ولفتت إلى أنه تمت مراسلة وزارة الداخلية للعمل على تنفيذ هذه التوصيات الملحة وكذلك وزارة

وبالنظر إلى الباب الرابع (حق التعليم) في القانون 21 لسنة 2015 وللضرورة الأخذ بما جاء فيه ارتأت اللجنة تشكيل فريق عمل خاص بحق الطفل بالتعليم يتولى إعداد خطة عمل لتابعها مع المسؤولين في وزارة التربية.

وأوضحت أن الخطة تتناول على سبيل المثال التوعية بقانون حقوق الطفل في جميع المدارس من خلال إدراجه ضمن المنهج الدراسي وأهمية التبليغ عن حالات الاعتداء النفسي والجسدي دون المساس بخصوصية الطفل.

وذكرت أنه تمت مراسلة وزارة التربية للعمل على تنفيذ المواد التي جاء في الباب الرابع حق التعليم من القانون 2015/21.

وذكرت أن اللجنة شكلت فريق عمل آخر للنظر في باب الرعاية الصحية وهو الباب الثاني من القانون مضيفة

أكدت لجنة حقوق الطفل بالديوان الوطني لحقوق الإنسان ضرورة التركيز على حقوق الطفل وسط الظروف الراهنة المتعلقة بتداعيات انتشار مرض (كوفيد19) لاسيما لناحية التعليم والرعاية الصحية والحماية من العنف والعمل على تنمية التعاون وتبادل الخبرات مع المنظمات الوطنية والإقليمية والدولية.

وقالت اللجنة في بيان صحفي أول أمس: إن حقوق الطفل حول العالم أصبحت في خطر من هذه الجائحة وسط الإجراءات الاحترازية من فرض حظر وتقييد وإيقاف الدراسة والإنعزال الاجتماعي وعدم الذهاب للأماكن العامة وساعات الألعاب ومراكز التسوق مما قد يصيب الطفل بالحرمان بالرهاب الاجتماعي.

وبالنسبة إلى موضوع التعليم أفادت أن هذا الحق في الكويت مجاني والزامي حتى نهاية المرحلة المتوسطة